دور البحث العلمي في خدمة المجتمع – رؤية تنموية

The Role of Scientific Research in Community Service – A Development Vision

د. حنان شعشوع محمد الشهري- أستاذ علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية -جامعة جده – المملكة العربية السعودية

Dr.hananshehri@gmail.com

الملخص:

تتناول الدراسة الحالية أهمية الاستفادة من البحث العلمي في خدمة المجتمع والتنمية وتحسين جودة الحياة وتهدف إلى التعرف على دور البحث العلمي وأهميته في خدمة المجتمع وكذلك الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي وصولا إلى تقديم بعض التوصيات اللازمة لتفعيل دور الجامعات في تلبية متطلبات تنمية المجتمع واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وتوصلت إلى أن البحث العلمي في العالم العربي لم يصل بعد للمستوى المطلوب وأنه يعاني من جملة من المعوقات والتحديات التي تتمثل في : عدم وجود سياسة استراتيجية واضحة تتيح الفرصة لتوظيف نتائج البحوث الهادفة والاستفادة المجتمعية من تطبيقاتها الميدانية ، كذلك عدم توفير التمويل المالي اللازم، بالإضافة إلى ضعف الأصالة والإبداع في كثير من البحوث العلمية على مستوى البلاد العربية وأن البحوث مكررة ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها، كما أوضحت الدراسة غياب الاستراتيجيات العلمية الجادة التي تهدف إلى تطوير الجانب البحثي العلمي داخل الجامعات أو المراكز البحثية، وبناء على ما توصلت الدراسة إليه من نتائج فقد أوصت بضرورة استحداث طرق وأساليب حديثة لتسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوظيفها على أرض الواقع لخدمة المجتمع في مجالات الحياة المختلفة، وكذلك صياغة الخطط البحثية بشكل يتلائم مع اهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

البحث العلمي، معوقات البحث العلمي، خدمة المجتمع

ABSTRACT:

This study is intended to shed light on the significance of use of academic research in favor of community service, development and improvement of life quality. Furthermore, it aims to recognize the role played by academic research and its significance in terms of community service; and uncover the most important obstacles likely to encounter academic research in the Arab World. The study further provides a number of recommendations necessary to activate the role of universities to meet the development needs of communities. To this aim, the study has employed the descriptive analytical methodology thru reference to relevant studies and literature review.

The study concluded that academic research in the Arab World is yet to reach the required level. It sustains a plethora of challenges and obstacles incorporated in the following:

absence a clear-cut apparent strategic policy that would give the chance to employ findings of the intended studies and allow the society to derive benefit out of its field applications; lack of funding; poor originality and creativity in several academic disciplines in almost all Arab countries. Moreover, the study pointed at repetition of academic research without any respective genuine additions; and absence of serene academic strategies that aim to development of academic research in universities or think tanks. In view of findings, the study made a number of recommendations as follows. The study recommended new methods and techniques to be introduced for marketing findings of the academic research; and put into action these findings in favor of community service in all aspects of life. The study further recommended that research plans shall be appropriately drafted to align with the objectives of sustainable development.

Keywords: Academic Research, Obstacles of Academic Research, Community Service

المقدمة:

يعد البحث العلمي أساس البناء الفكري ورائد التطور والتحديث في أي مجتمع من المجتمعات حيث تعده الدول المتقدمة وسيلة مهمة لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات بهدف تطوير برامجها مستهدفة التركيز على جوانب القوة والضعف واستثمارها.

لأجل ذلك، تولي الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي لإدراكها أن قوة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية، كما يمثل البحث العلمي ميداناً خصباً ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية، إن حاجيات الإنسان لن تتوقف وستظل تتجدد وتزداد باستمرار، وهذا ما جعله يبحث عن الوسائل والطرق التي تمكنه من إشباعها، ومن هنا يصبح البحث العلمي في شتى الأمورعملية مستمرة ومتجددة ومتطورة لاسيما في عصر المعلومات والتقنية والثورة العلمية الواسعة، وذلك وصولاً إلى مجتمع راق يتسم باحترام الفرد وتفجير طاقاته المنتجة والكامنة، فالبحث العلمي أصبح بمثابة العمود الفقري لسياسات واستراتيجيات بلدان المعمورة، وذلك لكونه يعد من بين أهم الأنشطة الإنسانية التي يمارسها الإنسان فوق الأرض فقد كان على مر العصور أساس تقدم وتطور الدول، وركن رئيس في الحضارة والعمران. وهذا الجهد المنظم لا يمكن أن يجري في فراغ، حيث ينبغي توفير البيئة العلمية السليمة للباحث، والكفيلة بإنتاج بحث علمي محكم، وهنا يأتي دور المؤسسة الرسمية لتساعد في إخراج نتائج البحوث العلمية من الأروقة العلمية النظرية إلى ميادين العمل حيث الارتقاء المباشر بالحياة الإنسانية. (جفال، ٢٠١١، ص: ٣)

وبالتالي يعد البحث العلمي وسيلة أساسية من وظائف الجامعات فعلى الرغم من أن الجامعات سواء في الشرق أم في الغرب أنشئت في البداية للتدريس وليس للبحث العلمي، إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر حدث تحول في وظائف الجامعة فقد انتقل التركيز من التدريس إلى التركيز على وظيفة البحث كونه يمثل الأداة الرئيسية لإنتاج وتطوير المعرفة، حيث بدأ ذلك في ألمانيا ثم في المملكة المتحدة، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت مكانا أرقى للبحث وجعلته

من أولويات اهتمام الجامعة كونه من أهم مصادر التمويل الخارجي لها وأطلقت على ذلك "الثورة الأكاديمية الأمريكية سنة ١٩٦٨م. (*Christophe, 2009,78*)

وفي العصر الحالي تهتم الدول المتقدمة بالبحث العلمي وتولي له أولوية كبيرة في خططها التنموية، وتقتطع نسبة لا بأس بها من دخلها القومي لتمويل البحث العلمي في الجامعات التي تعتبر الحاضنة الرئيسة لمراكز الأبحاث والابتكارات، وكذلك مراكز البحوث الأخرى في هذه الدول، لذلك نرى أن مقدار ما تخصصه الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا وغيرها للبحث العلمي بالنسبة لدخلها القومي متناسب، وفي بعض الأحيان عال، ولكن أظهرت إحصاءات منظمة اليونيسكو لسنة ٢٠٠٤، أن مقدار ما خصصته الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي يناهز ١,٧ بليون دولار، أي ما نسبته ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما خصصت دول أميركا اللاتينية والكاريبي ٢١,٣ بليون دولار، أي ما نسبته ٦٪ ، كما بينت الإحصاءات نفسها أن دول جنوب شرق آسيا خصصت ٤٨,٢ بليون دولار، أي ما نسبته ٢,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي. (قطب، ٢٠١١، ص: ٢٧٩)

وفي وقتنا الحاضر أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، وبعد أن أدركت الدولُ المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤيده في التقدم والتنمية أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث أن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور ويعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث, فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها ترجع إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة تغطي أكثر من مجال علمي وتتطلب الأموال الطائلة، إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه، لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها وتطورها، كما يفيد البحث العلمي الإنسان في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب على بعض مشاكله، كالأمراض والأوبئة أو في معرفة الأماكن الأثرية أو الشخصيات التاريخية، أو في التفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار، وفي حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والسياسية وغيرها، ويفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كلية. (العدل، ٢٠٢٢، ص: ٧٣)

وبناء على ما سبق، نجد أن الجامعات تعد رمزا لنهضة المجتمعات كونها تمثل عقل المجتمع وسلاحه في مواجهة التحديات والصعوبات وتشخص مشكلاته وتعمل على وضع الآليات المناسبة لمعالجتها، كما تسهم في رسم السياسات والاستراتيجيات لتنميته وتطوره، فالتقدم الذي حققته البشرية في مختلف المجالات العلمية المعرفية وما آلت إليه الكثير من الدول من تقدم علمي وتكنولوجي يعود الفضل فيه إلى المؤسسات البحثية والعلمية التابعة في معظمها للجامعات.

لهذا نجد أن الدول المتقدمة -كما تقدم- تخصص لجامعاتها ومراكزها البحثية مبالغ طائلة للإنفاق على البحث العلمي حيث تولي اهتماما فائقا بأعضاء هيئة التدريس فيها وتعمل على تطويرهم وإعدادهم الإعداد الصحيح وتجتهد في التغلب على المشكلات التي تواجههم حتى يكونوا قادرين على التفرغ للبحث العلمي من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في كافة قطاعات المجتمع يكون محورها تنمية الأفراد وبناء المجتمعات حيث أن البحوث ليست وليدة فكر ذاتي ولا بد للجامعة والمراكز البحثية المتقدمة أن تعمل على تبني استراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها، والاعتماد على تفكير البحث العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمة المجتمع.

هذا على صعيد الدول المتقدمة، لكن إذا نظرنا إلى بيئة البحث العلمي في الدول العربية سنجدها تعاني من جملة من التحديات والمشكلات من أهمها: غياب سياسة وطنية وفلسفة تربوية موحدة لإعداد الباحث إلى جانب ضعف التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، بالإضافة إلى غياب التخصصية العلمية وغلبة الطابع الأيديولوجي والبعد عن الأصالة العلمية وعدم ربطها باحتياجات المجتمع مما أدى إلى غياب الاستراتيجيات العلمية الجادة التي تهدف إلى تطوير الجانب البحثي العلمي داخل المؤسسات العلمية سواء الجامعية أو المراكز البحثية. (نعيرات وعليوي، ٢٠٢١م، ٨٧)

مشكلة الدراسة:

يعد البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة والطريق إلى تقدم الدول وتنميتها لما له من دور مؤثر في حياة الإنسان وهو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة لأجل ذلك ينبغي أن تقوم الجامعات ومراكز البحث العلمي بدور بارز في إفراز نخبة عالية التخصص من الباحثين قادرة على مواكبة التقدم العلمي وتبني مناهج الفكر والابتكار والإبداع والمساهمة في تقدم العلوم والمعارف.

من أجل ذلك يعتبر البحث العلمي من الوظائف المحورية للجامعات في مختلف المجتمعات حيث يشكل عاملا هاما من عوامل الإبداع المعرفي وتحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي في العمل الجامعي وفي رسالة الجامعة، ولأن التقدم العلمي لأي مجتمع يقاس بما يوليه هذا المجتمع من أهمية للبحث العلمي فقد زاد الاهتمام به نظرا لأهميته وعليه خصصت الحكومات الكثير من الأموال في سبيل خدمة البحث العلمي والتركيز عليه كوسيلة أساسية في عملية التنمية، من هنا جاءت العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع وهذا هو الأساس الذي تفتقر إليه أغلب الجامعات في الوطن العربي فغياب العلاقة بين الجامعة والمجتمع وافتقاد الوظيفة التنموية للجامعة في خدمة المجتمع يفقدها أهميتها، من هنا تكمن مشكلة الدراسة فمن خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة المتخصصة يُلاحظ تراجع واقع البحث العلمي في الجامعات العربية وضعف دورها في تقديم خدمة للمجتمع والمساهمة في حل مشكلاته التنموية.

أهداف الدراسة:

- الكشف عن دور البحث العلمي وأهميته في خدمة المجتمع.
- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي.
- تقديم بعض التوصيات اللازمة لتفعيل دور الجامعات في تلبية متطلبات تنمية المجتمع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة دور الأبحاث العلمية في تنمية المجتمعات وهي مسألة هامة لما لها من صلة وثيقة في النهوض بالواقع المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة في كافة مناحي الحياة بما يتلاءم مع الاحتياجات المجتمعية خاصة في ظل التطور المتسارع الذي يعيشه العالم اليوم، كما يمكن أن تفيد الدراسة القائمين على مؤسسات التعليم العالي في وضع استراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة والكتب ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في الوقوف على واقع البحث العلمي في العالم العربي ومدى إسهامه في خدمة المجتمع وتنميته.

مفاهيم الدراسة:

هناك بعض من المفاهيم الهامة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة وهي:

البحث العلمي:

اختلف الباحثون في تعريف البحث العلمي بناء على خلفياتهم العلمية والمعرفية وهذا يجعل من الصعب تحديد مفهوم شامل موحد للبحث العلمي ولكن يمكن ذكر بعض التعريفات ذات العلاقة كما يلي:

هو كل نشاط ذي منهج يهدف إلى إنتاج معارف جديدة ترتبط بفهم الإنسان للظواهر الطبيعية التي تحيط به، ويؤدي في النهاية إلى رفع قدرات الإنسان على التحكم في الظواهر والسيطرة على الطبيعة. (خضر، ٢٠١١م)

كما تم تعريفه بأنه استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول أو للكشف عن حقائق جديدة أو لتنقيح أو إعادة النظر في نتائج صار مسلما بها وهو أيضا نظام يتضمن مجموعة من الأنشطة والمعارف والخبرات والأفكار كمدخلات، تحكمها منهجيات وأساليب وبروتوكولات تستخدم وسائل تنفيذ وتكوّن مخرجاتها و نتائجها معرفة جديدة أو توسيع المعرفة القائمة أو تطوير تقنية أو منتج أو نظام متداول. (قدي، ٢٠٠٩، ص:١١)

خدمة المجتمع:

يعد مفهوم خدمة المجتمع من المفاهيم التي برزت في منصف الخمسينات من القرن الماضي وقد تعددت التعريفات حول هذا المفهوم حيث عرفته الأمم المتحدة بأنه "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي." (محمد، ٢٠٠٢، ص: ٣٣)

وفي سياق الدراسة الحالية يعرف كل من (شانون) الخدمة التي تقدمها الجامعة للمجتمع على أنها: نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك عن طريق إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة. (*Shannon, 1965. P:3*)

معوقات البحث العلمي:

يقصد بها جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاث علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي.

ويمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي أو على أنها الانحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقا. (عمارة، ٢٠٢٠، ص: ٣٠٩)

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بدور الجامعات في توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وما يرتبط بها من مفاهيم مباشرة أو غير مباشرة، كما ركزت دراسات أخرى على معوقات البحث العلمي في العالم العربي وفيما يلي أهم تلك الدراسات وثيقة الصلة بأهداف هذه الدراسة:

- دراسة (العدل، ٢٠٢٢) بعنوان: التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، يهدف البحث إلى دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه إجراء البحوث في العالم العربي من وجهة نظر طلاب الماجستير والدكتوراه وفق متغيرات مستوى الدراسة (ماجستير - دكتوراه)، ونوع البحوث (علوم إنسانية - علوم تطبيقية)، الجنسية (مصر - سلطنة عمان)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإجراء مسح لمعظم التحديات التي تواجه الباحثين في الوطن العربي في إجراء البحوث العلمية، وتوصل إلى أن أكثر التحديات تكرارا هي: عدم وجود استراتيجية للبحث، وضعف المخصصات المالية، وضعف قاعدة المعلومات، وضعف مستوى البحث العلمي، وقلة البحوث المشتركة والبينية، وعدم ارتباط البحوث بقضايا التنمية، وباستخدام منهج البحث الوصفي التحليلي المقارن قام الباحث ببناء وتطوير استبانة تحتوي هذه الأبعاد الستة وتطبيقها على عينة بلغت ٢٨٧ من طلاب الماجستير والدكتوراه في كل من سلطنة عمان ومصر. وباستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية واختبار(ت)، خلصت النتائج إلى أن مستوى التحديات التي تواجه البحث العلمي بين متوسطة ومرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود فروق بين طلاب الماجستير والدكتوراه في كل من ضعف مستوى البحوث وقلة البحوث المشتركة لصالح طلاب الدكتوراه، ووجود فروق بين العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية في عدم ارتباط البحوث بقضايا التنمية لصالح طلاب البحوث في العلوم الانسانية، ووجود فروق بين الطلاب المصرين والطلاب العمانيين في ضعف المخصصات المالية لصالح الطلاب المصريين، وقد أوصى البحث بإعطاء البحوث العلمية أهمية أكبر لارتباطها بقضايا التنمية والتطور من خلال بناء بيئة بحثية غنية بمصادر المعرفة وتحقيق وسائل معرفية كافية على ارتباط وتلازم مع الباحثين وبيئاتهم وكذلك مشاركة المجتمعية في ازاحة المعوقات ومشاكل البحث من امام الباحثين العلميين.

- دراسة (الحكيمي وعاطف، ٢٠٢٢) بعنوان: دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعية، تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به الجامعات في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة المجتمع، وكذلك الكشف عن المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات اليمنية ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لوصف واقع الجامعات والبحث العلمي في اليمن بالاعتماد على منهجية (SWOT) من أجل التعرف على مكامن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تعزز دور البحث العلمي في خدمة المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هناك تراجع في وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع سواء تعلق ذلك بدورها التثقيفي والإرشادي أو في المشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة أو في تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، ويعود ذلك إلى الخلل في الوظائف الرئيسية للجامعات اليمنية كونها لا تعمل على الربط الوثيق بين تلك الوظائف الرئيسية، وهذه الأسباب كلها ساهمت في عدم مشاركة الجامعة في خدمة المجتمع اليمني كونها لم تقم بوظائفها الرئيسية بشكل جيد، بينما يرجعه البعض الآخر إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي من قبل الحكومة ووزارة التعليم العالي وإلى عدم انفتاح

الجامعة والمؤسسات البحثية العلمية على المجتمع والقطاع الخاص الذي ظل بعيدا عن مشاركة وتمويل الجامعة من أجل النهوض بالبحث العلمي.

- دراسة (الشيتي، ٢٠٢٠) بعنوان دور الجامعات السعودية في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠، هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات السعودية في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم حيث تكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في الجامعة وأُجري البحث على عينة بلغت ٨٠ باستخدام أداة الاستبيان والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أولا: موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع وكذلك المشاريع العلمية والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة والتي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة ومتوافقة أيضا مع رؤية ٢٠٣، ثانيا: موافقة جميع مفردات عينة الدراسة بدرجة متوسطة على فقرات محور الدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعات السعودية في تحقيق موائمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ للمملكة حيث تراوحت نسب الإجابات ما بين ٢١٪ إلى ٦٨٪ ، ثالثا: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعا لمتغير الجنس في محاور جودة الاستشارات العلمية وجودة المشاريع العلمية وجودة البحث العلمي، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم، ضرورة اهتمام الجامعة بالتحسين المستمر في مجالات جودة التعليم والسعي لمعالجة نقاط الضعف وتنمية نقاط القوة بما يحقق التقدم العلمي والتنموي المستمر.

-دراسة (عبيدة وباهي، ٢٠٢٠) بعنوان: مدى إسهام البحث العلمي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي، هدفت إلى عرض واقع البحث العلمي في الجامعات العربية وكذلك الكشف عن الدور الاقتصادي والاجتماعي للبحث العلمي في خلق تنمية مستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة التي توصلت إلى النتائج التالية: عدم وجود اهتمام رسمي جاد بالبحث العلمي في أغلب الدول العربية وهذا يعود إلى عدم وجود سياسة واستراتيجية تحدد توجهات البحث العلمي وتتماشى مع متطلبات المجتمع، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المراكز البحثية تعتمد بشكل شبه كامل على التمويل الحكومي المباشر في ظل غياب مصادر التمويل والدعم الأخرى، بالإضافة إلى أن هناك نقص واضح في عدد الباحثين الحاصلين على درجات وألقاب أكاديمية متقدمة وكذلك المعاناة من كثرة التعقيدات ومن طول الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية ومن بطء وتعقيد عملية نشر البحوث.

- دراسة (عبدالوارث، ٢٠٢٠) بعنوان معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته. هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته وبيان أهم التحديات التي تعرقل مسيرته في سبيل تحقيق التقدم والتنمية للمجتمع المصري واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت على استبانة لمعرفة آراء العينة التي تمثلت في ٤٢٠ استبانة وتوصلت الدراسة إلى أن البحث العلمي لم يصل بعد للمستوى المطلوب وأنه يعاني من تحديات ومعوقات مادية وتطبيقية وأكاديمية واجتماعية وشخصية، وأنه بحاجه لدفعة قوية تدفعه للأمام للتخلص من تلك المعوقات من خلال دعم مؤسسات المجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية، فضلا عن قلة الإنتاجية العلمية من قبل الباحثين مقارنة ببعض الدول العربية التي تنفق أكثر على البحث العلمي، وتتيح الأجواء

البيئية المشجعة على البحث والتقصي عن الحقائق الخاصة بطبيعة المعوقات، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد أوصت بضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة لدعم البحث العلمي والباحثين مع ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات ومتطلبات المجتمع والتنمية الشاملة.

- دراسة (الجمل، ٢٠١٩) بعنوان: الصعوبات التي تواجه الأكاديميين في إعداد البحوث العلمية من وجهة نظرهم، دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الأكاديميين في إعداد البحوث العلمية من وجهة نظر الأكاديميين في جامعتي الخليل والقدس المفتوحة في محافظة الخليل حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من الأكاديميين العاملين في جامعتي الخليل والقدس في محافظة الخليل، ولجمع البيانات تم استخدام استبانة مكونة من ٢٣ فقرة، وبلغ حجم العينة الدراسية ٦٢ أكاديمي، وأكدت الدراسة بأن الصعوبات التي تواجه الأكاديميين في إعداد البحوث العلمية كانت مرتفعة بشكل عام.

- دراسة (شعبان ومحمد ، ٢٠١٦) بعنوان إشكالية توجيه البحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعة في التنمية الاقتصادية وقد اعتمد الباحثان على تحليل الدراسات والتقارير ذات العلاقة حيث توصلا إلى نتائج هامة منها: وجود معوقات لتنشيط لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحٍ مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي وأنه من الممكن كذلك التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية وتأسيس مجلس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة بالمجتمع.

بعد استعراض مجموعة من الدراسات والبحوث التي أُجريت في مجال الدراسة الحالية بالرغم من اختلاف بيئة ومجتمع كل دراسة ومتغيراتها فقد استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في توجيه أهداف هذه الدراسة وفي إثراء إطارها النظري واستخلاص نتائجها إلا أن ما يميز هذه الدراسة هو الربط بين دور وأهمية البحث العلمي في خدمة وتنمية المجتمع وبين الواقع الحالي لمعظم جامعات الوطن العربي والتحديات المواجهة.

دور البحث العلمي في خدمة وتنمية المجتمع:

يلاحظ المتتبع لوظيفة الجامعة تاريخيا أن هذه الوظيفة قد تغيرت وتطورت بتطور المجتمع والعلم، فقد كانت وظيفة الجامعة تنحصر قبل قرون في المعارف ونقلها من جيل إلى جيل ولم يكن من مهامها البحث العلمي في مفهومه الحديث والذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها ولم تعرف الجامعات مثل هذه المهمة إلا في أوائل القرن التاسع عشر أثر التطور الهائل والاكتشافات التي شملت جوانب من المعرفة جميعها، والتطورات الحالية التي يشهدها البحث العلمي الذي ترعاه مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات دفع بالعجلة خطوات نحو الأمام إذ بدأت تلك المؤسسات تتبنى مشاريع رائدة تسهم في حل مشكلات المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة وتبتعد بعض الشيء عن البحوث العلمية المجردة التي تناقش قضايا نظرية لا تمت للواقع بصلة، ومن هذا المنطلق بدأت الجامعات تدرك أهمية البحث العلمي وشرعت بتطويره في مختلف المجالات وفي مختلف الدراسات والعلوم.

تقود الجامعات ومؤسسات البحث العلمي هذا الأمر المهم في حياة المجتمعات بهدف النهوض بها ودفع مسيرتها إلى الأمام والبحث العلمي هو الذي يعطي للجامعة معناها الحقيقي ويميزها عن المدرسة، وقد أولت الكثير من جامعات العالم الغربي عناية خاصة بالبحث العلمي ورصدت له الميزانيات واستقطبت لأجله العديد من الكفاءات العلمية واعتبرته من أهم وظائفها على اعتبار أن الأبحاث العلمية هي من تقود التكنولوجيا المتطورة التي لا يمكن الاستغناء عنها التي شملت جميع نواحي الحياة الصناعية والزراعية والإدارية والتربوية، وبالتالي لم يخل جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية إلا وشمله البحث العلمي بعناية، وعليه يعد البحث العلمي سببا مهما ورئيسيا لرفع مستوى الجامعات ورفع مستوى أعضاء الهيئة التدريسية فيها فالبحث العلمي يساعد على تنشيط عقل الأستاذ الجامعي ونموه وحينما تكون أبحاثه في مجال تخصصه الذي يدرّسه فإن البحث يعمق فهمه لموضوعه ويزوده ببصيرة تجعل استجابته نشطة وفعالة فهو يعد أحد المعايير المهمة عند تعيين وترقية الأستاذ الجامعي، وهناك ثلاثة فوائد للبحث العلمي في أي جامعة وهي وفرة اقتصادية وتطوير نوعي للجامعة وربطها بخدمة المجتمع.

ولا يمكن للأستاذ الجامعي معايشة التجديد باقتصاره على المطالعة ومتابعة التطور المعرفي والتقني فقط بل يقع على عاتقه مهمة التمكن من مهارات بحثية يطور بها نفسه ويسهم في خدمة المجتمع من خلال تعرفه عن قرب على المشكلات والعقبات العلمية واقتراح الحلول والبدائل للتعامل معها وأن ينصب اهتمام الباحث على إجراء الدراسات والبحوث ذات الصبغة الوظيفية بالدرجة الأولى كون البحث بحد ذاته وسيلة وليس غاية.

إن البحث العلمي قد أصبح له دور كبير في مجتمع اليوم نظرا لأن التنمية أصبحت تعتمد على التخصص المهني والإداري والفني وتستلزم مستويات أعلى من التدريب يكون فيها الفرد ملما بالقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة وقادرا على تشكيل سوق العمل بناء على احتمالات التغيير العلمي التي يمكن أن تحدث، ذلك لأن العلم والتكنولوجيا والإنتاج مكونات ثلاث تؤثر وتتأثر مباشرة بسياسات وخطط التنمية، فالعلم هو أساس التكنولوجيا والتكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للإنتاج والإنتاج هو عصب التنمية، وإذا كانت مسيرة التنمية تتطلب إدخال أساسيات البحث العلمي للنهوض بمستويات الأداء وسرعة الإنجاز فإنه يجب الإشارة إلى إدارة عملية التنمية (استخدام الموارد والإمكانات من أجل الوصول للنتائج والأهداف المرجوة) والتحديث الإداري للأنظمة الإدارية المطبقة في شتى المواقع وإضافة إلى الأخذ بأسلوب البحث العلمي في مختلف مجالات الإدارة وسواء كانت إدارة فنون الإنتاج وإدارة شؤون الأفراد والإدارة التسويقية والإدارة المالية ومن أجل ذلك فإن دور البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية في المرحلة الحالية يتطلب ما يلي: -ضرورة توثيق الصلة بين الجامعات وبين أجهزتها المعنية وبين الأجهزة والهيئات والمراكز العلمية بالمجتمع وكذلك بين تلك المؤسسات العلمية وبين الوحدات الإدارية القائمة على شؤون تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بالتخطيط الجيد للعمالة لتوفير كوادر بشرية قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة وثورة المعلومات والتقنية وذلك للاستفادة منها عن طريق دعم وتطوير الأبحاث العلمية.

- رفع مستوى كفاءة الفرد العامل وزيادة إنتاجيته عن طريق إعداد وصياغة مقاييس معيارية لقياس الأداء ويتوازن مع ذلك دعم سياسات التدريب المهني والحرفي والإداري تخطيطا وتنفيذا ومتابعة لتحقيق التكيف والتوافق بين العامل وبين الأجهزة الحديثة التي يستخدمها.

- وضع نظم جيدة لإدارة الإنتاج تقوم على أساس جودة المنتج وتحديد مواصفاته القياسية وسلامة عمليات الصنع والتشطيب مع الحفاظ على البيئة والتأكيد على الإتقان في الأداء وإذكاء روح المنافسة وتدعيم نزعة الابتكار والإبداع وروح الجهد والاجتهاد في العمل.

- الاهتمام بإنشاء قواعد للبيانات والمعلومات الحديثة تقوم على استخدام الكمبيوتر وشبكات المعلومات والوسائل العلمية المتطورة والمتقدمة فالمعلومات هي لغة العصر للتعامل مع كافة الأنشطة ومختلف المجالات ولدعم عملية اتخاذ القرار. (محمد، ٢٠٢١، ص: ١٩٦-١٩٧)

وهكذا نستنتج مما سبق أن الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات لا تقتصر وظيفتها على التدريس فقط بل تتعداه إلى ممارسة البحث العلمي الذي يمثل أهم خاصية للمجتمعات المتقدمة. فالبحوث العلمية لا تساهم في إنتاج المعرفة الضرورية فحسب بل تعد أيضاً المجتمع للتحديات المستقبلية. وتكمن أهمية البحث العلمي-بالإضافة إلى ما سبق- كما لخصها (جفال، ٢٠١١، ص: ٥) في كونه:

-النواة الأساسية للتطور وخلق التقنيات الحديثة والتي تساعد على خلق منافع للإنسان.

-يساهم البحث العلمي في تحريك الموارد المتاحة بكفاءة عالية، قصد تنميتها والاستفادة منها في مجالات علمية أخرى مستقبلاً، والتي يمكن أن تكون عائقا في تطور الأمم.

-إن البحث العلمي يعد عنصراً من عناصر التقدم الاقتصادي من جهة والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى، ومن أجل أن يتحقق ذلك يجب توفر ثلاثة عناصر مهمة ألا وهي: الباحث والمختبر، ومركز المعلومات.

-تتجلى أهمية البحث العلمي في كونه يشمل جميع الجوانب باختلاف حجمها وأهميتها وهو ما يؤدي إلى الحصول على أحسن النتائج، وذلك عن طريق التحليل والتدقيق في الأمر.

- إلى جانب ذلك فهو يساهم في الارتقاء بمستوى الإنسان فكرياً وثقافيا وعلمياً، كما أنه يفيد في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي يعيش فيه وعن الظواهر التي يحييها وعن الأماكن والآثار والشخصيات والتغلب على الصعوبات التي قد يواجهها.

ولا تقتصر أهمية البحث العلمي على هذه العناصر السابقة فقط وإنما تتوسع إلى مجالات أخرى كونه الوسيلة الوحيدة التي تمكن الإنسان من إزالة الغموض الذي يكتنف مراحل حياته باستمرار، وهو الأمر الذي جعل جل دول العالم تهتم به وتخصص له جانباً معتبراً، سواء كان ذلك مالياً أو معنوياً، لأن هذه الدول تدرك قيمة البحث العلمي في تنمية قدرات الأفراد، وذلك نتيجة ترابط البحوث العلمية فيما بينها، فكل بحث علمي ينتهي بنتيجة معينة (مهما كانت) فإن ذلك يفتح المجال لباحثين آخرين في بداية بحث آخر تكون انطلاقته من نتيجة البحث السابق، وهذا ما جعل الباحث يعمل طوال الوقت ويفكر ويبحث ويحلل كل الظواهر التي تثير اهتمامه قصد الوصول إلى الحقيقة.

معوقات البحث العلمي في العالم العربي:

يمر البحث العلمي والتقني في المنطقة العربية بوجه عام وفي دول الخليج العربية بوجه خاص بمرحله هامة تفرضها التطورات المتلاحقة نتيجة الثورات العلمية والتقنية التي فتحت آفاقا جديدة أمام تلك الدول، مما يحتم عليها ضرورة مواكبة تغيرات العصر، ومن المسلم به أنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي فالبحث العلمي في العالم العربي

يمثل تحديات ثورة المعرفة والثورة التقنية وهو ما تتصف به الألفية الثالثة ضمن المميزات الأساسية في ممارسة النشاط العلمي والتقني كمقياس للتطور والتنمية، إن امتداد التأثير التقني على مختلف أوجه الحياة الإنسانية يجعل من البحث العلمي أحد الركائز التي يقوم عليها بناء مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة ويمر البحث العلمي في المنطقة العربية بمرحلة هامة تفرضها التطورات المتلاحقة نتيجة الثورات العلمية والتقنية التي فتحت آفاقا جديدة أمام تلك الدول، مما يحتم عليها ضرورة مواكبة تغيرات العصر ومن المسلم به أنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي.

وبنظرة تحليلية للوضع في العالم العربي يُلاحظ تراكم مجموعة من الأسباب والعوامل التي كرست التقهقر البحثي: كغياب سياسة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في العالم العربي، وضعف توافر صناديق متخصصة في تمويل الأبحاث بالقدر الكافي وندرة صناعة المعلومات وغياب مراكز للتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي، إضافة إلى إهدار ملايين الدولارات سنويا بسبب تشابه وتكرار البحوث وعدم فعاليتها، انخفاض الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وانخفاض مستوى دعم القطاع الخاص ورعايته أنشطة البحث والتطوير بالدول العربية، وقد برزت إشكالية قصور الاستثمار الخاص في البحث العلمي (انخفاض حجم الاستثمار عما هو مطلوب) نتيجة عدم توافر الضوابط الكافية لصيانة مصالح المستثمرين في البحث العلمي وتمكينهم من تحقيق مردود على استثماراتهم. (عبداللطيف، ٢٠١٦، ٢٠٦-٢٠٧)

استنادا إلى ما سبق -وغيرها من القراءات- نلاحظ أن الوطن العربي يعاني من جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعيق البحث العلمي من أهمها:

- عدم توفير التمويل المالي اللازم إذ بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي نحو ١,٩٪ من الدخل القومي الإجمالي، وهذا يظهر من خلال النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاجها الباحث العربي مثل المختبرات والأجهزة وعدم توفر المكتبات بالمعنى العلمي المعاصر فالمصادر قديمة وطلب هذه المصادر ما بين المكتبات العربية والعالمية شبه مفقود، إضافة إلى ذلك النقص في المراجع والدوريات العلمية ودور النشر، وهذا يجعل الباحث العلمي في الوطن العربي يعيش في عزلة مطلقة فقد لا يستطيع حضور المؤتمرات العلمية في تخصصه ولا يحصل على المصادر العلمية التي تساعده في البحث العلمي ولا الأجهزة العلمية اللازمة لعمله للحصول على نتائج جيدة وهذا كله يضعف القدرة البحثية للباحث العربي، ومن ناحية أخرى نجد ضعف المقابل المادي لأعضاء هيئة التدريس وخاصة أن عليهم دفع مبالغ للمعامل المتخصصة كرسوم نظير القياسات المعملية المطلوبة مما يشكل عبئا ماليا عليهم وهذا يجعل بعض الباحثين يعزفون عن تكرار إجراء الممارسات في حال تشككهم في دقة نتائجها تجنبا لمزيد من النفقات مما يؤثر على جودة البحوث وبالتالي ضعف الإفادة منها.
- عدم الاهتمام بالباحث العربي وعدم تأمين مستلزمات هذا الباحث للعيش الكريم وتوفير جو علمي بعيد عن البيروقراطية والروتين، فالباحث في أي بلد من بلدان العالم يعيش بشكل لائق وتوفر له كل المستلزمات التي يحتاجها.
- غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة: إذ تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن، وهو ما يظهره عدم وجود خطط

استراتيجية في مجالات الحياة كافة، فكثيرا ما يتوقف البحث في مجال معين عند تغير الأشخاص لمجرد أن هذا المجال من البحث لا يروق لهم أو هو في نظرهم غير مجدٍ، أو في خارج الاهتمام للأشخاص الجدد أو لمجرد أنه كان محط اهتمام سلفهم من الأشخاص، وهي نكبة كبرى يعاني منها البحث العلمي فارتباط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات استراتيجية وخطط علمية كما يحدث في الغرب من أسوء المعوقات التي قد ترجع بالبحث العلمي إلى نقطة الصفر مع تغيير الأشخاص.

- عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول في هذا الصدد. (عبد اللطيف، ٢٠١٦، ٢١١-٢١٢)
- كشفت العديد من الدراسات ضعف الأصالة والإبداع في كثير من البحوث العلمية على مستوى البلاد العربية بنسب متفاوتة وأن البحوث مكررة ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها وأن بعضها يتناول موضوعات هامشية فلم يعد الباحث قادر على التعبير عن شخصيته ورؤيته العلمية بسبب ضعف الإبداع داخل المؤسسات التعليمية والبحثية وضعف إعداد الباحثين في برامج الدراسات العليا بسبب المناهج التقليدية وقلة الإمكانيات.
- غياب معايير وأسس معتمدة لقواعد التقييم في لجان الترقيات: حيث نجد أنها تميز البحوث الفردية أو التي يقوم بها عدد أقل من الباحثين على الرغم من أن البحوث الحديثة تقوم على التكامل بين التخصصات المختلفة ومشاركة عدد كبير من الباحثين مما أدى إلى السطحية وتفتيت المعرفة وصعوبة اكتشاف العلاقات البينية للتخصصات المختلفة وبالتالي قلة ظهور الإضافات العلمية المميزة التي تخدم المجتمع.
- الفجوة بين النظرية والتطبيق: حيث لا توجد آلية واضحة وموثقة تتيح الفرصة لتوظيف نتائج البحوث الهادفة والاستفادة المجتمعية من تطبيقاتها الميدانية وقد يرجع ذلك لصعوبة نشر الكثير من الأبحاث العلمية العربية في الدوريات العالمية ذات السمعة الدولية المميزة. (سعودي ومجاهد، ٢٠١٩، ص: ١٣٩)

النتائج:

١- إن البحث العلمي له دور مهم في خدمة المجتمع ودفع العجلة التنموية خطوات نحو الأمام في أي مجتمع من خلال تبنى مشاريع رائدة تسهم في حل مشكلات هذا المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

٢- أكدت الدراسة أن الكثير من جامعات العالم الغربي أولت عناية خاصة بالبحث العلمي ورصدت له الميزانيات واستقطبت لأجله العديد من الكفاءات العلمية واعتبرته من أهم وظائفها وبالتالي لم يخل جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية إلا وشمله البحث العلمي بعناية في تلك الدول.

٣- توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي كرست التقهقر البحثي في العالم العربي من أهمها: عدم وجود سياسة استراتيجية واضحة تتيح الفرصة لتوظيف نتائج البحوث الهادفة والاستفادة المجتمعية من تطبيقاتها الميدانية ، كذلك عدم توفير التمويل المالي اللازم، بالإضافة إلى ضعف الأصالة والإبداع في كثير من البحوث العلمية على مستوى البلاد العربية وأن البحوث مكررة ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها، كما إوضحت الدراسة غياب الاستراتيجيات العلمية الجادة التي تهدف إلى تطوير الجانب البحثي العلمي داخل الجامعات أو المراكز البحثية.

التوصيات:

١- يستحسن أن تقوم الجامعات باستحداث طرق وأساليب حديثة لتسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوظيفها على أرض الواقع لتخدم قطاع عريض من المستفيدين وتحقق فائدة حقيقية لخدمة المجتمع في مجالات الحياة المختلفة.

٢- صياغة الخطط البحثية بشكل يتلائم مع الخطط الاستراتيجية للجامعات مع ضرورة أن يتماشى موضوع البحث مع تلبية حاجات ومشكلات المجتمع بشكل يربط الجامعات مع قطاعات المجتمع المختلفة (كالوزارات والشركات) بما يتفق مع اهداف التنمية المستدامة.

٣- دعم البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه وتحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين عبر برامج المنح مع تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي للوصول إلى اقتصاد المعرفة.

المراجع:

- **جفال، عبدالحميد (٢٠١١م). معوقات البحث العلمي في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد: ٢٨، ص: ١-٢٠**
- **الحكيمي، عبدالسلام أحمد وعاطف، سهير علي (٢٠٢٢م). دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية. العدد ٢، ص: ١٨٦-٢١٣.**
- **خضر، جميل (٢٠١١م). تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي. جامعة الزرقاء. الأردن.**
- **سعودي، منى عبدالهادي، ومجاهد، فايزة الحسيني (٢٠١٩م). البحث العلمي: آفاق وتحديات، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. مجلد ٢، العدد: ٣، ص: ١٣٣-١٥٢.**
- **الشيتي، إيناس محمد (٢٠٢٠م). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال. مجلد ٩، العدد ٣، ص: ٥٣٧-٥٦١.**
- **عبداللطيف، خوشي عثمان (٢٠١١م). واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. العدد:٣٠، ص: ١٩٩-٢٢٦**
- **عبيدة، زهير ويوسف باهي (٢٠٢٠م). مدى إسهام البحث العلمي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. مجلد ٨ ، العدد ١، ص: ١١٣-١٣٢**
- **العدل، عادل محمد (٢٠٢٢م). التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا: دراسة عبر ثقافية. دراسات تربوية ونفسية. مجلد ٣٧، العدد ١١٤، ص: ٧١-٩٩**
- **عمارة، منى عبدالوارث (٢٠٢٠م). معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته: دراسة ميدانية جامعة المنوفية. المجلة العلمية لكلية الآداب. العدد ٧٦، ص: ٢٩٩-٣٧٤**
- **فرج، شعبان، ومداحي، محمد (٢٠١٦م). إشكالية توجيه البحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. مجلد ٩، العدد: ٣، ص: ٢٣-٤٠**
- **قدي، عبدالمجيد (٢٠٠٩م). أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية. دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع. الجزائر.**
- **قطب، سعود عبدالعزيز (٢٠١١م). البحث العلمي بالجامعات السعودية الواقع والمعوقات والحلول. مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي. أربد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك ٢٧٥ – ٢٩٨.**
- **محمد، بكر عبدالمجيد (٢٠٢١م) توظيف البحث العلمي الجامعي لخدمة المجتمع. مجلة أبحاث ميسان. مجلد ١٧، العدد: ٣٣، ص: ١٩٣-١٩٩**
- **محمد، عبدالفتاح محمد (٢٠٠٢م). الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.**

- نعيرات، رائد، ومعاذ، عليوي (٢٠٢١م). البحث العلمي في فلسطين: الواقع، التحديات، الاستراتيجيات، مجلة علوم الإنسان والمجتمع. مجلد ١٠، العدد ٣، ص: ٨٥-١١٨

Christopher, L. (2009). Crisis in the academy: Rethinking higher education in America. New York: St.Matins Press.

-Shannon.T(1965). A university Extension the center of Applied Research in Education, New yourk.